ترحب منظمة العفو الدولية بنشر تقرير اجتماع "شحذ الأفكار" للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة الأفريقية)، الذي نظمته مفوضية الاتحاد الأفريقي في NM – V مايو/أيار OMMS. فالتقرير يتضمن عدة توصيات مفيدة من شأنها، إذا ما طبقت، أن تسهم في قيام اللجنة الأفريقية بدورها على نحو فعال.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن المراجعة الحالية لعلاقة اللجنة الأفريقية بهيئات الاتحاد الأفريقي، ولا سيما ممارساتها المتعلقة برفع التقارير ونشرها، يمكن أن توفر فرصة عظيمة لإيضاح الدور المنوط باللجنة الأفريقية وبهيئات الاتحاد الأفريقي، وعلى وجه الخصوص بالمجلس التنفيذي وبالهيئة العامة، بغرض تعزيز استقلالية اللجنة. فقد طُلب من اللجنة الأفريقية تقديم رأيها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تأويل المادة RV(N) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الميثاق الأفريقي) فيما يتعلق بنشر تقاريرها. حيث أن اللجنة الأفريقية هي الهيئة صاحبة الصلاحية في تأويل أحكام الميثاق، وهي بذلك المصدر المسؤول عن تأويل المادة RV(N).

وفي هذا الصدد، تؤكد منظمة العفو الدولية مجدداً على المبدأ الأساسي بأن من شأن اللجنة الأفريقية أن تكون قادرة على أداء دورها بفعالية في تعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا وحمايتها فقط في حال عدم التدخل غير اللازم في شؤونها من جانب الهيئات السياسية للاتحاد الأفريقي. ونشر تقاريرها وقراراتها ينبغي أن لا يخضع لموافقة الجمعية العامة لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي.

وتتألف اللجنة الأفريقية، بمقتضى الميثاق الأفريقي، من خبراء أفراد يتصرفون بصفتهم الشخصية، وهم مكلفون بمهمة مراقبة تطبيق الميثاق. وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أطراف في الميثاق، وقد تعهدت بالالتزام باحترام الحقوق التي يتضمنها الميثاق وبتنفيذ توصيات اللجنة الأفريقية.

إن منظمة العفو الدولية قد أعربت، في مناسبات مختلفة، عن استنكارها للقرار الذي تبنته الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي في جلستها العادية السادسة المنعقدة في يناير/كانون الثاني OMMS في العاصمة السودانية، الخرطوم، والتي أجازت فيه نشر تقرير اللجنة الأفريقية التاسع عشر للأنشطة، مع الاستثناء اللافت للنظر للقرارات المتعلقة بإريتريا وإثيوبيا والسودان وأوغندا وزمبابوي، وهي قرارات تبنتها اللجنة الأفريقية في جلستها العادية الثامنة والثلاثين. وفي نظر منظمة العفو الدولية، فإن هذا القرار قد استند إلى تأويل خاطئ للمادة RV، ولا أساس له في الميثاق. ولا بد من الملاحظة كذلك بأن مثل هذا التقييد لإجراءات النشر لا وجود له سواء في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو لدى هيئات مراقبة المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان للمنظمات الإقليمية الرئيسية الأخرى.

وتود منظمة العفو الدولية أن تشير إلى أن شرط السرية، كما تنص عليه المادة RV من الميثاق، يغطي فحسب "التدابير المتخذة" بمقتضى الميثاق بالعلاقة مع الاتصالات والمراسلات. أما القرارات التي تبنتها اللجنة الأفريقية، ومثلها الملاحظات الختامية على تقارير الدول الأطراف وتقارير بعثات تقصي الحقائق أو البعثات التعزيزية القطرية وغيرها من التقارير المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها اللجة الأفريقية أو مقرروها الخاصون أو مجموعات العمل التابعة لها، فلا تخضع لمتطلب السرية، وعلى ذلك يجب عدم تأجيل نشرها أو اشتراط نشر ردود الحكومات عليها لنشرها.

وينبغي ملاحظة أنه، ووفقاً للممارسة الراهنة للجنة الأفريقية، فإن الفرص متاحة أمام الدول الأطراف، أثناء جلسات اللجنة الأفريقية وخلال مناقشة الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي تقرير أنشطة اللجنة الأفريقية، كي تعلن آراءها، شفوياً وبصورة مكتوبة، على حد سواء.

إن إعلان الحكومات آراءها بشأن قرارات اللجنة وتقاريرها توفر فرصة مفيدة للتفاعل والحوار البناء بين الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي واللجنة. بيد أن نشر الردود المكتوبة للدول الأطراف المعنية، على أهميتها الحاسمة لمراقبة تطبيق أحكام الميثاق الأفريقي، يجب أن لا يفسح المجال أمام التدخل في أمر نشر أي من تقارير اللجنة أو قراراتها.

فالقدرة على الرد الفوري على تقارير انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل الدعائي، هما اثنتان من أشد الأدوات المتوافرة لأي هيئة لمراقبة حق U?ق الإنسان فعالية. ومع أنه قد تم الآن نشر القرارات المؤجلة التي جرى تبنيها في الجلسة العادية الثامنة والثلاثين مع الردود ذات الصلة من جانب الحكومات، إلا أن مثل هذا التأخير ينبغي أن لا يقع في المستقبل. فالقيمة الكامنة في فورية القرار تضيع بالكامل إذا ما تم نشره بعد ما يقارب السنة من تبنيه.

وفضلاً عن ذلك، فنادراً ما تنشر على الملأ تقارير بعثات تقصي الحقائق والزيارات التعزيزية، وإذا ما حدث ذلك، فإنه يتم بعد تأخير لا يستهان به، وخير مثال على ذلك التقرير الذي أعدته بعثة اللجنة لتقصي الحقائق في دارفور في العام OMMQ، والذي لم يرَ النور بعد. وبالمثل، فإن الملاحظات الختامية بشأن التقارير الأولية والدورية للدول الأطراف لم تُنشر بعد. ويثير غياب العمل الدعائي بشأن هذه التقارير تحديات خطيرة ليس فحسب لاستقلالية اللجنة، وإنما كذلك لقدراتها على تعزيز حقوق الإنسان.

إن منظمة العفو الدولية تشجّع اللجنة الأفريقية على تأكيد سلطتها وعلى أن تشدّد مجدداً على استقلاليتها عن طريق ما يلي:

الطلب من جميع هيئات الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم لعمل اللجنة الأفريقية تمشياً مع هدف الاتحاد الأفريقي في تعزيز حقوق الإنسان

والشعوب، كما ينص عليها بوضوح القانون الدستوري للاتحاد الأفريقي؛

نشر الملاحظات الختامية للجنة الأفريقية بشأن التقارير الأولية والدورية للدول الأطراف، وتقاريرها المنبثقة عن البعثات القطرية لتقصي الحقائق وعن الزيارات التعزيزية، وتقارير مقرريها الخاصين ومجموعات عملها، وكذلك قراراتها التي تبنتها أثناء جلساتها المتعاقبة؛

ضمان توافر جميع قراراتها وتقاريرها على وجه السرعة وتوزيعها على نطاق واسع والإعلان عنها بشكل كافٍ على الموقع الإلكتروني للجنة الأفريقية؛

تقديم رأيها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تأويل المادة (N)RV من الميثاق وإعلانه على الملأ، وبصورة عامة رأيها بشأن إجراءات رفع التقارير ونشرها استناداً إلى الملاحظات المبينة فيما سبق.